الزمخشري بين كشافَيه - دراسة موازنة-

أ.د ذهبية بورويس

أ.عبد العزيز جودي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة

ملخص البحث باللغة العربية:

يتناول هذا البحث الكشاف القديم للعلامة الزمخشري، ممحصا الأقوال والروايات التي قيلت فيه، محاولا كشف الغطاء عن حقيقته، والتنويه بقيمته في حقل الدراسات القرآنية، وتوضيح الفروق بينه وبين الكشاف الجديد الموجود بين أيدينا، كل ذلك عن طريق الموازنة بين الكشافين القديم والجديد، أو بالأحرى بين المواضع التي نقلها الزركشي منه وبين الكشاف الجديد المطبوع وبيان منهج الزمخشري في تأليف كل منهما، مع دراسة مواضع التشابه والاختلاف بينهما.

الكلمات المفتاحية:

الزمخشري – الكشاف– القديم – الجديد– الزركشي – البرهان

Abstract of the Research

This research tackles the mystery of the old “Kashaf” of the scholar “El-Zamakhshari”, questing the narrated versions about it, attempting to unveil its fact, mentioning its value in the Quranic studies field, clarifying the differences between it and the new available “Kashaf”, all that through comparing the two “Kashaf” the old and the new one, rather between the passages copied by El-Zarkachi, and the printed new “Kashaf”, with revealing Zamakhshari method in writing each, and studying the similarities and differences between them

Keywords:

Zamakhshari- old- new- Kashaf- El-Zarkachi- El-borhane

تفسير **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** كتاب عالي القدر، رفيع الشأن، لم ير مثله في تصانيف الأولين، و لم يروا شبيهه في تآليف الآخرين، اتفق على متانة تراكيبه الرشيقة كلمة المهرة المتقنين، واجتمعت على رصانة أساليبه الأنيقة ألسنة الكملة المفلقين، ما قصّر في تنقيح قوانين التفسير، وتهذيب براهينه، وتمهيد قواعده، وتشييد معاقده، وكل كتاب بعده في التفسير ولو فرض أنه لا يخلو عن النقير والقطمير، إذا اقتبس به لا تكون له تلك الطلاوة ولا تجد فيه شيئا من تلك الحلاوة، ولذلك قد تداولته أيدي النظّار، فاشتهر في الأقطار كالشمس في وسط النهار.[1]

إنّ الباحث في حقل علوم القرآن والدراسات القرآنية يلمس بوضوح تأثر كتب التفسير وعلوم القرآن **بالزمخشري (ت 538هـــ) وكشافه**، حيث لا يكاد يخلو مصنّف منها من الاقتباس منه والإحالة إليه لاسيما فيما له علاقة ببلاغة القرآن الكريم والكشف عن سر نظمه العجيب.

وقد لفت انتباه الباحث عبارة كررها **الزركشي (ت 794هـــ)** صاحب كتاب " **البرهان في علوم القرآن**" في نحو من تسع مواضع من كتابه يقول فيها: "**قال الزمخشري في كشافه القديم...**"، وهذه العبارة أثارت في نفسه بعض التساؤلات، أهمها:

هل للزمخشري كشّافان قديم وجديد؟ وما هي حقيقة هذا الكشاف القديم؟ وبما أن الزركشي (ت 794هـــ) اطّلع عليه ونقل منه فهذا يدل على أن هذا الكشاف القديم قد بقي إلى غاية عصر الزركشي (ت 794هـــ) أي القرن الثامن هجري، فلمَ لم ينقل عنه غيره من العلماء؟ وما معنى استفراد الزركشي (ت 794هـــ) بهذا المصدر دون غيره؟ وما هي الفروق بين الكشاف القديم والجديد للزمخشري؟

---

[1] – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني "حاجي خليفة"، مكتبة المثنى – بغداد، 1041، ج2، ص 1483.

للإجابة عن هذه الأسئلة ارتأيت أن يكون البحث وفق عناصر ثلاثة:

أولا: سبب تأليف الكشاف الجديد.

ثانيا: مسألة الكشاف القديم والجديد.

ثالثا: الموازنة بين المادة العلمية للكشاف القديم في البرهان والكشاف الجديد.

أولا: سبب تأليف الكشاف الجديد

لقد كفى الزمخشري الباحثين مؤنة البحث عن سبب تأليف تفسيره الكشاف، فقد أشار في مقدمة كتابه إلى ذلك قائلا: "ولقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة الناجية العدلية، الجامعين بين علم العربية والأصول الدينية، كلما رجعوا إليّ في تفسير آية فأبرزت لهم بعض الحقائق من الحجب، أفاضوا في الاستحسان والتعجب واستطيروا شوقا إلى مصنف يضم أطرافا من ذلك، حتى اجتمعوا إليّ مقترحين أن أملي عليهم "**الكشف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**" فاستعفيت، فأبوا إلا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدين وعلماء العدل والتوحيد، والذي حداني على الاستعفاء على علمي أنهم طلبوا ما الإجابة إليه علي واجبة لأن الخوض فيه كفرض العين، ما أرى عليه الزمان من رثاثة أحواله، وركاكة رجاله، وتقاصر هممهم عن أدنى عدد هذا العلم فضلا أن تترقى إلى الكلام المؤسس على علمي المعاني والبيان، فأمليت عليهم مسألة في الفواتح، وطائفة من الكلام في حقائق سورة البقرة وكان كلاما مبسوطا كثير السؤال والجواب طويل الذيول والأذناب، وإنما حاولت به التنبيه على غزارة نكت هذا العلم وأن يكون لهم منارا ينتحونه ومثالا يحتذونه، فلما صمم العزم على معاودة جوار الله والإناخة بحرم الله فتوجهت تلقاء مكة، وجدت في مجتازي بكل بلد من فيه مسكة من أهلها- وقليل ما هم- عطشى الأكباد إلى العثور على ذلك المملى، متطلعين إلى إيناسه، حراصا على اقتباسه، فهز ما رأيت من عطفي وحرك الساكن من نشاطي، فلما حططت الرحل بمكة

إذا أنا بالشعبة السنية، من الدوحة الحسنية: الأمير الشريف الإمام شرف آل رسول الله **أبي الحسن علي بن حمزة بن وهاس (ت 556هـــ)**[1]، أدام الله مجده، وهو النكتة والشامة في بني الحسن مع كثرة محاسنهم وجموم مناقبهم- أعطش الناس كبدا وألهبهم حشى وأوفاهم رغبة، حتى ذكر أنه كان يحدث نفسه- في مدة غيبتي عن الحجاز مع تزاحم ما هو فيه من المشادة- بقطع الفيافي وطي المهامه والوفادة علينا بخوارزم ليتوصل إلى إصابة هذا الغرض فقلت قد ضاقت على المستعفى الحيل وعيّت به العلل ورأيتني قد أخذت مني السن، وتقعقع الشن، وناهزت العشر التي سمتها العرب دقاقة الرقاب، فأخذت في طريقة أخصر من الأولى مع ضمان التكثير من الفوائد والفحص عن السرائر".[2]

وبناء على ما ذكره الزمخشري في مقدمة كتابه يمكننا أن نستخلص ثلاثة أسباب لتأليف الكشاف:

السبب الأول: أن جماعة من المعتزلة كانوا يرجعون إليه في تفسير بعض الآيات، فيبرز لهم حقائقها فيفيضون في الاستحسان والتعجب، ويستطيرون شوقا إلى مصنف يضم أطرافا من ذلك، ثم اجتمعوا إليه مقترحين أن يملي عليهم الكشف "أو الكشاف" عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل

---

[1]- **علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس بن أبي الطيب**: يعرف بابن وهاس من ولد سليمان بن حسن بن حسين بن علي بن أبي طالب توفي بمكة سنة **نيف وخمسين وخمسمائة** وهو في عشر الثمانين وأصله من اليمن وكان شريفا جليلا من أهل مكة وشرفائها وله قريحة في النظم والنثر وله تصانيف مفيدة قرأ على الزمخشري بمكة وبرز عليه.

يُنظر: الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـــ)، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت،1420هـــ- 2000م، ج 21، ص 250.

[2]- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407، المقدمة، ص 3.

فاستعفاهم، فأبوا إلا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدين وعلماء العدل والتوحيد، فأملى عليهم مسألة في فواتح السور، وطائفة من الكلام في حقائق سورة البقرة، في كلام مبسوط كثير السؤال والجواب.

السبب الثاني: عند توجهه إلى مكة، وجد في البلاد التي اجتازها شوقا إلى ما أملاه على بعض المعتزلة، وحرصا على اقتباسه، فتحرك نشاطه إلى إكماله.

السبب الثالث: عندما بلغ مكة، وجد أميرها أبا الحسن علي بن حمزة بن وهاس أشد شوقا إلى هذا التفسير، حتى إنه كان يحدث نفسه في مدة غياب الزمخشري عن الحجاز – مع كثرة مشاغله – بالوفادة عليه بخوارزم.

ولعل هذا ما قصده الزمخشري بقوله:

بِمَكَّةَ آخَيْتُ الشَّرِيــفَ وَفِتْيَــةً ... تُوَالِيــهِ مِنْ آلِ النَّبِيِّ غَطَارِفَــا
وَكَانَ ابْنُ وَهَّاسٍ لِجَنْبِي فَارِشًــا ... كَمَا تَفْعَلُ الأُمُّ الحَفِيَّةُ لاَحِفَــا
وَتَمــَّ لِي الكَشَّــافُ ثَمَّ بِبَلْــدَةٍ ... بِهَا هَبَطَ التَنْزِيلُ لِلْحَقِّ كَاشِفَا [1]

وأمّا عن زمن تأليفه، فقد بدأ أبو القاسم الزمخشري تأليف الكشاف وهو بجوار بيت الله الحرام في مكة المكرمة في مطلع سنة 526 هـــ، وذلك بعد أن ناهز عمره سنّ الستين، فخشي الوفاة قبل إتمامه، ولهذا التزم فيه الاختصار حيث قال:

"ورأيتني قد أخذت مني السن، وتقعقع الشن، وناهزت العشر التي سمتها العرب دقاقة الرقاب، فأخذت في طريقة أخصر من الأولى مع ضمان التكثير من الفوائد والفحص عن السرائر"[2].

وذكر الزمخشري في خاتمة كتابه أنه فرغ منه سنة 528 هـــ، فقد وجد على نسخة مكتوبة من التفسير بخط المؤلف ما نصه "**وهذه النسخة هي نسخة**

---

[1]– ديوان جار الله الزمخشري: شرح فاطمة يوسف الخيمي، دار صادر، بيروت، ط1، 2008، ص 377.

[2]– الكشاف: المصدر السابق، المقدمة، ص 3.

الأصل الأولى التي نقلت من السواد، وهي أم الكشاف الحرمية المباركة المتمسح بها، المحقوقة أن تستنزل بها بركات السماء ويستمطر بها في السنة الشهباء، فرغت منها يد المصنف تجاه الكعبة في جناح داره السليمانية، التي على باب أجياد الموسومة بمدرسة العلامة: ضحوة يوم الاثنين الثالث والعشرين من ربيع الآخر في عام ثمانية وعشرين وخمسمائة." [1]

فتحصل من زمن البداية والنهاية أن المدة التي استغرقها الزمخشري في تأليف الكشاف لم تتجاوز السنتين وثلاثة أشهر، وهي مدة خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قال الزمخشري: "ووفق الله وسدد ففرغ منه في مقدار مدة خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وكان يقدر تمامه في أكثر من ثلاثين سنة، وما هي إلا آية من آيات هذا البيت المحرم، وبركة أفيضت علي من بركات هذا الحرم المعظم"[2].

وهذا يعد وقتا قياسيا لتأليف تفسير أطبق العلماء على علو قدره وسبقه في تطبيق أبرز نظرية في الكشف عن سر الإعجاز في القرآن الكريم، ألا وهي نظرية النظم، ولقد أعجب الزمخشري كثيرا بكشافه حتى مدحه بأبيات كثيرة منها:

وَنَاهِيــكَ بالكَشَّــافِ كَنْــزًا نُضَــارُهُ يُعَلِّــمُ تَمْيِيــزَ الجِيَــادِ الصَــيَارِفَا
وَتَحْفِــقُ أَوْرَاقُ المَصَــاحِفِ هِــزَّةً لَهُــنَّ مَعَــانٍ يَــزْدَهِينَ المَصَــاحِفَا
فَمَا فِي بِلاَدِ الشَــرْقِ وَالغَرْبِ نَاقِــدٌ يُقَلِّبُهَــا دَهْــرًا فَيَخْــرُجُ زَائِفَــا [3]

وقوله:

---

[1]- المصدر نفسه، الخاتمة، ج4، ص 825.

[2]- الكشاف: المصدر السابق، المقدمة، ص 4.

[3]- ديوان جار الله الزمخشري: المصدر السابق، ص 375.

إنَّ التَفَاسِيــرَ فِي الدُنْيــَا بلاَ عَــدَدٍ وَلَيْسَ فِيهَا لَعَمْرِي مِثْلُ كَشَّافِــي
إِنْ كُنْتَ تَبْغِي الهُدَى فَالْــزَمْ قِرَاءَتَــهُ فَالْجَهْلُ كَالدَّاءِ وَالكَشَّافُ كَالشَّافِي[1]

ثانيا: مسألة الكشاف القديم والجديد

إنّ الناظر في كتب علوم القرآن والتفسير يكاد يجزم بأن **الزركشي (ت 794هـ)** هو أوّل من استعمل عبارة "**الكشاف القديم**"[2]، فنقل حوالي تسعة أقوال للعلامة **الزمخشري (ت 538هـ)**، ونسبها لكشافه القديم بعبارة: **قال الزمخشري في كشافه القديم، أو ذكره الزمخشري في كشافه القديم...** إلخ.

و لم يستعمل هذه العبارة، فيما توصّلت إليه من بحث، بعده أحد باستثناء **السيوطي (ت 911هـ)** في كتابه **الإتقان في علوم القرآن**، حيث نقل عن الكشاف القديم موضعين، ولعله نقله عن البرهان دون الإحالة عليه كما كان

---

[1]- المصدر نفسه، ص 396.

[2]- ينبغي التنبيه إلى أنّ هذا الموضوع قد سبقت الإشارة إليه في موقع أهل اللغة من طرف الأخ " أبي إلياس الرافعي"، ينظر: http://majles.alukah.net/t50558/ تاريخ التصفح: 09/28/ 2017 16:00، ويظهر جهد الباحث في تحرير القول في هذه المسألة والموازنة بين الكشاف القديم والجديد بدراسة المواضع الثمان التي نقلها الزركشي من الكشاف القديم ومقارنتها بما ورد في الكشاف الجديد.

كما يجب التأكيد ممّا نقله الدكتور "مساعد طيار" من أنّه قد ورد في رسالة دكتوراه موسومة بـــ: "فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب" (دراسة وتحقيق) للباحث عبد العزيز بن صالح بن إسماعيل با طيور، حيث ذكر الفصل الثالث ومن مسائله : المسألة الثالثة : بيان تأثر الطيبي بالزمخشري وكشافَيْهِ، مما يُفهَم منه أن شرف الدين الطيبي المتوفى في 13 شعبان 743هـ كان بين يديه كشافا الزمخشري فهما من مصادره في هذه الحاشية، فيكون بذلك أسبق من الزركشي. هذا ما نقله " مساعد طيار "، و لم أقف على هذه الأطروحة لأوثق صحة النقل، ولكن أقول أنّ ما ذكره الباحث عبد العزيز باطيور مستبعد، فقد استفرغت الجهد في البحث في حاشية الطيبي في نسختها الالكترونية، و لم ترد عبارة "الكشاف القديم" أو ما يقرب منها ولو مرة واحدة في هذه الحاشية، فكيف يُدَّعى أن الطيبي تأثر بكشافيه !!!

سائدا في ذلك الزمن، كما أن هذه النصوص من الكشاف القديم غير موجودة البتة في الكشاف الجديد الذي بين أيدينا بمختلف طبعاته، فماذا يقصد **الزركشي (ت 794هـ)** بقوله: الكشاف القديم؟ وإن كان الكتاب فعلاً **للزمخشري (ت 538هـ)**، وأنه ألف كشافين، فأين هذا الكتاب؟ ولِمَ انفرد **الزركشي (ت 794هـ)** به، ولِمَ لم تذكره كتب التراجم والطبقات مع شهرة صاحبه، وهل بقي هذا الكشاف القديم إلى غاية القرن الثامن حتى نقل منه **الزركشي (ت 794هـ)** أو إلى القرن العاشر حتى نقل منه **السيوطي (ت 911هـ)**؟

هناك رواية مفادها أن الزمخشري **ألّف كشافين حقيقة**، غير أنّه قد أحرق كشافه الأول بعد جدال بينه وبين شخص في موسم الحج، وقد أشار إلى ذلك **الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت 1393هـ)** في قصة يرويها عن أحد شيوخه قائلا: "وقد سمعت من شيخنا **العلامة الوزير** أن الزمخشري لما أتم تفسير «الكشاف» وضعه في الكعبة في مدة الحج بقصد أن يطالعه العلماء يحضرون الموسم وقال: من بدا له أن يجادل في شيء فليفعل، فزعموا أن بعض أهل العلم اعترض عليه قائلا: بماذا فسرت قوله تعالى: ولا جدال في الحج، وأنه وجم لها، وأنا أحسب إن صحت هذه الحكاية أن **الزمخشري (ت 538هـ)** أعرض عن مجاوبته، لأنّه رآه لا يفرق بين الجدال الممنوع في الحج وبين الجدال في العلم." [1]

وللأسف لا سبيل لنا للتأكد من صحّة هذه الرواية، فالشيخ الذي يقصده **ابن عاشور (ت 1393هـ)** بقوله "العلامة الوزير" هو الشيخ "**محمد العزيز بوعتور**" **(ت 1325هـ)**[2]، ولم أقف له على كتاب مطبوع.

---

[1]- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد: محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ج2، ص 235.

[2]- الوزير أبو عبد الله محمد العزيز بن محمد الحبيب بوعتور، أصله من صفاقس، وأجداده أمويون، أديب من كبار رجالات الدولة في زمانه، درس بجامع الزيتونة على جماعة من أعلام عصره، منهم: الشيخ إبراهيم الرياحي ومحمد بن الخوجة، ومحمد الطاهر ابن عاشور الجد تولى

وهناك احتمال آخر يظهر من قراءة مقدمة الكشاف، حيث يُلاحظ أن الزمخشري (ت 538هـــ) قد أشار إلى تفسير سبق الكشاف بقوله: "حتى اجتمعوا إلى مقترحين أن أملي عليهم "**الكشف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**"[1] ثم بيّن محتواه بقوله: "فأمليت عليهم مسألة في الفواتح، وطائفة من الكلام في حقائق سورة البقرة وكان كلاما مبسوطا كثير السؤال والجواب طويل الذيول والأذناب، وإنما حاولت به التنبيه على غزارة نكت هذا العلم وأن يكون لهم منارا ينتحونه ومثالا يحتذونه"[2].

كما أنه يظهر من قوله هذا أنّ ما أملاه الزمخشري (ت 538هـــ) على أصحابه لا يعدو أن يكون تفسيرا لبعض آيات سورة الفاتحة والبقرة، ولم يكن قصده التأليف وإنما كان في أغلبه أجوبة مستفيضة عن أسئلة أصحابه، ولعلّ هذا الجزء الذي أملاه الزمخشري (ت 538هـــ) هو ما يسمّيه **الزركشي (ت 794هـــ)** "**الكشاف القديم**"، أضف إلى ذلك أنّ الزمخشري (ت 538هـــ) نفسه صرّح بتسميته "**الكشف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**"، وأنّه احتذى في تأليف الكشاف الجديد طريقة ما أملاه في هذا الجزء مع الاختصار.

وقد ذكر الدكتور **حازم سعيد حيدر** هذه القضية في كتابه "علوم القرآن بين البرهان والإتقان"، وذلك عند كلامه عن مصادر الزركشي (ت 794هـــ) المفقودة، فذكر منها الكشّاف القديم، وقال أنّه غير "الكشّاف" الذي بين الأيدي

عدة مناصب: رئيس الكتبة، ثم وزارة المالية، ثم الوزارة الكبرى، كان من رجال الإصلاح، ومن خواص الوزير خير الدين الشهير ،مولده 1232 وتوفي – رحمه الله – 1325.

يُنظر: عنوان الأريب عما نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب: تأليف: الشيخ محمد النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996م، ج2، ص 1007.

[1] – الكشاف: المصدر السابق، المقدمة، ص 3.

[2] – المصدر نفسه.

الآن، والذي ألّفه بمكة عام 528 هـــ، ويفهم من قوله في مقدمة "الجديد": فأخذت في طريقة أخصر من الأولى مع ضمان التكثير من الفوائد والفحص عن السرائر"[1]. أنّه ألّف تفسيرا قبل المشار إليه، وهو "الكشّاف القديم"، فيكون تأليفه له قبل سنة 528 هـــ في خوارزم. وقد نقل الزركشي (ت 794هـــ) عن "الكشاف القديم" تسعة نصوص لا توجد في الجديد، ونقل عن الجديد 151 مرة.[2]

ولكن يُشكل على احتمال كون الكشّاف القديم هو ذلك الجزء الذي ألّفه الزمخشري (ت 538هـــ) في تفسير الفاتحة وآيات من سورة البقرة، أنّني درست هذه المواضع التسع للكشاف القديم حسبما ذكره الزركشي (ت 794هـــ)، وكما سنبيّنه بحول الله في العنصر الموالي، فوجدت أنّ الزمخشري (ت 538هـــ) في كشّافه القديم لم يقتصر على تفسير آيات الفاتحة والبقرة، بل يذكر فوائد ونكات متعلّقة بآيات من سور أخرى، ككلامه عن قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا﴾ العنكبوت: ٣٣، في الموضع الثامن، وذكره لآية الجاثية في الموضع التاسع وهي قوله تعالى: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ﴾ الجاثية: ٢٣. **ولعل الزمخشري (ت 538هـــ) كان معنيا بتفسير سورة الفاتحة والبقرة كما جاء في المقدمة، ولكنّه استطرد فتكلّم عن آيات من سور أخرى من أجل مناسبة بينها وبين آيات سورة البقرة، وبهذا يكون الكشّاف القديم هو ذلك الجزء المفقود الذي ألّفه الزمخشري (ت 538هـــ) في تفسير آيات من الفاتحة والبقرة، ولم يبق منه سوى ما حفظه لنا الزركشي (ت 794هـــ)، ولقد توسّع فيه الزمخشري (ت 538هـــ) بذكر المسائل النحوية**

---

[1]- المصدر نفسه.

[2]- علوم القرآن بين البرهان والإتقان "دراسة موازنة": حازم سعيد حيدر، دار الزمان، السعودية، ط2، 2006، ص 639.

وغيرها ما لم يتوسع في الجديد الذي التزم فيه الاختصار، للتنبيه على غزارة فوائد علوم القرآن كما قال: "فأمليت عليهم مسألة في الفواتح، وطائفة من الكلام في حقائق سورة البقرة وكان كلاما مبسوطا كثير السؤال والجواب طويل الذيول والأذناب، وإنما حاولت به التنبيه على غزارة نكت هذا العلم وأن يكون لهم منارا ينتحونه ومثالا يحتذونه"[1]

وسيتبيّن لنا حقيقة غزارة ما ذكره الزمخشري (ت 538هـــ) في كشّافه القديم في المطلب الآتي الذي سنخصصه للموازنة بين ما ذكره الزمخشري (ت 538هـــ) في كشافه القديم والجديد.

ثالثا: الموازنة بين المادة العلمية للكشاف القديم في البرهان والكشاف الجديد.

سبق أن ذكرنا أن **الزركشي (ت 794هـــ)** قد نقل عن الكشاف القديم تسعة مواضع لا توجد في الكشاف الجديد، وسنقوم بدراسة هذه المواضع التسع لنبين الفرق بين الكشافين، وما هي قيمة الكشاف القديم المفقود في التفسير والدراسات القرآنية.

الموضع الأول: "ذكر الزمخشري (ت 538هـــ) في كشافه القديم أنه لا تحسن المحافظة على الفواصل لمجردها إلا مع بقاء المعاني على سدادها، على النهج الذي يقتضيه حسن النظم والتئامه، كما لا يحسن تخير الألفاظ المونقة في السمع، السلسلة على اللسان، إلا مع مجيئها منقادة للمعاني الصحيحة المنتظمة فأما أن تهمل المعاني ويهتم بتحسين اللفظ وحده غير منظور فيه إلى مؤداه على بال فليس من البلاغة في فتيل أو نقير ومع ذلك يكون قوله ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ٤﴾ البقرة: ٤، **وقوله** ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣﴾ البقرة: ٣، **لا يتأتى**

[1] – الكشاف: المصدر السابق، المقدمة، ص 3.

فيه ترك رعاية التناسب في العطف بين الجمل الفعلية إيثارا للفاصلة لأن ذلك أمر لفظي لا طائل تحته وإنما عدل إلى هذا لقصد الاختصاص" [1].

فالزمخشري (ت 538هـــ) يؤكد على أنّ النظم القرآني لا يراعي الفاصلة مراعاة شكلية لمجرد وقعها وجرسها الصوتي، فمغزى الفاصلة معنوي أوّلا، وممن نقل هذا المعنى أيضا من الكشاف القديم **السيوطي (ت 911هـــ)** [2]، **والمطعني**[3]، كما أكّدت **عائشة بنت الشاطئ** على تقديم المعنى على اختيار الفاصلة بقولها: "فليس من المقبول عندنا أن يقوم البيان القرآني على اعتبار لفظي محض، وإنما الحذف لمقتضى معنوي بلاغي، يقويه الأداء اللفظي، دون أن يكون الملحظ الشكلي هو الأصل. ولو كان البيان القرآني يتعلق بمثل هذا، لما عدل عن رعاية الفاصلة في آخر سورة الضحى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠ وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ ۝١١﴾ الضحى: ٩ - ١١

وليس في السورة كلها "**ثاء**" فاصلة، بل ليس فيها حرف الثاء على الإطلاق، ولم يقل تعالى: فخبّرْ، لتتفق الفواصل على مذهب أصحاب الصنعة ومن يتعلقون به." [4]

---

[1] - البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1957، ج1، ص 72.

[2] - يُنظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ج1، ص226.

الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974 ،ج 3، ص 359.

[3] - خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية: عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، مكتبة وهبة، 1992، ج1، ص 311.

[4] - التفسير البياني للقرآن الكريم: عائشة محمد علي عبد الرحمن المعروفة ببنت الشاطئ، دار المعارف - القاهرة، ط7، ج1، ص 35.

ولم يذكر الزمخشري (ت 538هـــ) هذا في كشافه الجديد، بل اكتفى بذكر النكتة البلاغية في تقديم المعمول قائلا: "وفي تقديم (بالآخرة) وبناء (يوقنون) على: (هم) تعريض بأهل الكتاب وبما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك." [1]

ولم يذكر مسألة مناسبة الفواصل للمعاني وعدم مراعاة الشكل على حسب المعنى.

الموضع الثاني: "قال الزمخشري (ت 538هـــ) في كشافه القديم: القرآن لا يعمل فيه إلا على ما هو فاش دائر على ألسنة فصحاء العرب دون الشاذ النادر الذي لا يعثر عليه إلا في موضع أو موضعين" [2]

وكثيرا ما يقع في هذا الأمر معربو القرآن الكريم، ولهذا نصّ **ابن هشام (ت 761هـــ)** على أن لا يخرّج القرآن على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد. [3]

كما أكّد **الآلوسي (ت 1270هـــ)** على هذه القاعدة المهمة في التفسير بقوله: "ولا يخفى لدى كل منصف أنه لا ينبغي لمؤمن حمل كلام الله تعالى – وهو في أعلى مراتب البلاغة والفصاحة – على ما هو أدنى من ذلك وما هو إلا

---

[1] – الكشاف، المصدر السابق، ج1، ص 42.

[2] – البرهان في علوم القرآن:، المصدر السابق، ج1، ص 304.

[3] – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين عبد الله بن يوسف "ابن هشام"، تحقيق مازن المبارك – محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985، ص 710.

مسخ لكتاب الله تعالى عز شأنه وإهباط له عن شأوه ومفاسد قلة البضاعة لا تحصى." [1]

غير أنه يجب التنبيه على أنّ الزمخشري (ت 538هـــ) في كشافه الجديد قد بالغ في تطبيق هذه القاعدة حتّى وصل به الأمر إلى تضعيف قراءات متواترة للقرآن الكريم إمّا بحجة عدم فشوها في لغة العرب، أو لمخالفتها للقواعد النحوية لاسيما البصرية منها، ولها نجده قد ضعّف قراءة **حمزة** لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١﴾ النساء: ١، حيث قرأ حمزة – وهو أحد القراء السبعة – (والأرحامِ) بالخفض، قائلا: "وليس بسديد لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد" [2]، كما ضعّف قراءة **ابن عامر** – وهو أحد القراء السبعة أيضا – لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ الأنعام: ١٣٧، بجعل "زين" ماضياً للمجهول، ورفع (قتلُ) على أنه نائب فاعل، ونصب "أولادهم" على المفعولية، وجر "شركائهم" بالإضافة إلى "قتل" وهو من إضافة المصدر إلى فاعله، فقال عنها الزمخشري (ت 538هـــ): "وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجا مردودا، ...

---

[1]– روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود ابن عبد الله الحسيني الآلوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415، ج1، ص 341.

[2]– الكشاف، المصدر السابق، ج1، ص 462.

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته." [1]

ولهذا نبّه **ابن الجزري (ت 833هـــ)** على عدم جواز ردّ قراءة لمجرد مخالفتها للمشهور، بل كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف.[2]

وربما نعتذر للزمخشري بأنه لم يثبت لديه تواتر تلك القراءات، وإلا لما ردها، والزمخشري (ت 538هـــ) مشهود له بالورع والتقوى كما أن القراءات وأسانيدها لم تستقر إلا في عهد ابن الجزري، والحسنات يذهبن السيئات.

الموضع الثالث: "حكى الزمخشري (ت 538هـــ) في كشافه القديم عن أبي حاتم السجستاني (ت 248هـــ) في قوله: ﴿مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ﴾ البقرة: ١٤ – ١٥، **قال ليس:** ﴿مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤﴾ **بوقف صالح لا أحب استئناف** ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ﴾ **ولا استئناف** ﴿وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ٥٤﴾ آل عمران: ٥٤، **حتى أصله بما قبله قال وإنما لم يستحب ذلك لأنه إنما جاز إسناد الاستهزاء والمكر إلى الله تعالى على معنى الجزاء عليهما وذلك على**

---

[1]– المصدر نفسه، ج2، ص 70.

[2]– النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف شمس الدين ابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، ج1، ص 9.

سبيل المزاوجة فإذا استأنفت وقطعت الثاني من الأول أوهم أنك تسنده إلى الله مطلقا والحكم في صفاته سبحانه أن تصان عن الوهم."[1]

هذا ما حكاه الزمخشري (ت 538هـــ) في كشافه القديم، وكلام السجستاني يفيد بأن إسناد الاستهزاء والمكر إلى الله تعالى من باب الحقيقة على سبيل الجزاء، ولكنّ الزمخشري (ت 538هـــ) في كشافه الجديد يجعل مكر الله على سبيل المجاز، قال: "ومكر الله: استعارة لأخذه العبد من حيث لا يشعر"[2]، وكذلك جعل **ابن المنير (ت 683هـــ)** في حاشيته على الكشاف خداع الله للكافرين على سبيل المشاكلة قائلا: ومع ذلك **نمنع أن ينسب الخداع إلى الله تعالى لما يوهم ظاهره من أنه إنما يكون عن عجز عن المكافحة وإظهار المكتوم.** هذا هو الموهوم منه في الإطلاق، ولكن حيث أطلقه تعالى مقابلا لما ذكره من خداع المنافقين كمقابلة المكر بمكرهم، علمنا أن المراد منه أنه فعل معهم فعلا سماه خداعا مقابلة ومشاكلة وإلا فهو قادر على هتك سترهم وإنزال العذاب بهم رأي العين فهذا معتقد أهل السنة في هذه الآية، وكذلك الخداع المنسوب إليهم على سبيل المجاز عن تعاطيهم أفعال المخادع على ظنهم وأصدق شاهد في أنه مجاز نفيه بعقب إثباته في قوله: "وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون" ففي هذه التتمة نفى احتمال الحقيقة حتى تتعين جهة المجاز. ومما عده البيانيون من أدلة المجاز صدق نفيه.[3]

وما زعمه **ابن المنير (ت 683هـــ)** من أنّ هذا المعتقد من جعل صفة المكر والخداع و-غيرها من الصفات التي يوهم ظاهرها بأنه مذموم- مجازا هو مذهب أهل السنة هو في الحقيقة مذهب لبعض أهل العلم من المفسرين والبلاغيين الذين

---

[1]- البرهان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج1، ص 347.

[2]- الكشاف، المصدر السابق، ج2، ص 134.

[3]- حاشية ابن المنير على الكشاف" مطبوعة بهامش الكشاف"، المصدر السابق، ج1، ص 56.

جعلوا المكر المضاف إلى الله عز وجل ليس على حقيقته، وإنما هو من باب المشاكلة، وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، أو من باب المجاز بعلاقة المقابلة، وهي بمعنى المشاكلة، أو بعلاقة السببية أي أن عقوبتهم مسببة عن مكرهم، فالمكر سبب للعقوبة، فسمي السبب باسم المسبب، وقد احتمل بعضهم "أن يكون مكر الله حقيقياً؛ لأن المكر هو التدبير فيما يضر الخصم خفية، وهذا متحقق من الله عز وجل باستدراجه إياهم بنعمه مع ما أعده لهم من نقمه"[1]

وهذا القول الأخير المذكور بصيغة الاحتمال هو مذهب السلف، لأنّ لجوء بعض العلماء إلى هذا التأويل نشأ من اعتقادهم نفي الصفة عن الله عز وجل، أو أن المكر مذموم على الإطلاق، فيستحيل وصف الله عز وجل به، وهو ظاهر اللفظ في المعنى الموضوع له، ولكن المكر منه ما هو محمود ومنه ما هو مذموم، إذ المكر هو: التوصل إلى إيقاع الخصم من حيث لا يشعر[2]، ويوصف به الله في مقام المدح، لا على الإطلاق، كما في مقام الجزاء والعقوبة ومقابلة مكر الماكرين، ولذا كان من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: «وامكر لي ولا تمكر علي»[3] ، قال **الفيروز أبادي (ت 817هـــ)**: (المكر: صرف الغير عما يقصده بنوع من الحيلة... والمكر ضربان: محمود؛ وهو ما يتحرى به أمر جميل، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ٥٤﴾ آل عمران: ٥٤، ومذموم؛

---

[1]- الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن عمر القزويني، دار إحياء العلوم – بيروت، ط4، 1998، ص 257.

[2]- لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط1، ج5، ص 183.

[3]- مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 1، 2000، ج3، ص 452، رقم الحديث: 1997، وقال عنه شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح.

وهو ما يتحرى به فعل ذميم، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ فاطر: ٤٣ [1]

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية (ت 728هـ)** رداً على القائلين بالمجاز: "وكذلك ما ادعوا أنه مجاز في القرآن، كلفظ "المكر والاستهزاء والسخرية" المضاف إلى الله، وزعموا أنه مسمى باسم ما يقابله على طريق المجاز، وليس كذلك؛ بل مسميات هذه الأسماء إذا فعلت بمن لا يستحق العقوبة كانت ظلماً له، وأما إذا فعلت بمن فعلها بالمجني عليه عقوبة له بمثل فعله كانت عدلاً" [2]، وقال أيضا: "وهكذا وصف نفسه بالـــمَكْر والكيد، كما وصف عبده بذلك، فقال: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ الأنفال: ٣٠، وقال: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾﴾ الطارق: ١٥ – ١٦، **وليس الـــمَكْر كالـــمَكْر، ولا الكيد كالكيد**"[3]، فالله لا يوصف الله تعالى بالمكر إلا مقيداً، فلا يوصف الله تعالى به وصفاً مطلقاً، قال الله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾ الأعراف: ٩٩، ففي هذه الآية دليل على أن لله مكراً، والمكر هو التوصل إلى إيقاع الخصم من حيث لا يشعر، ومنه جاء في الحديث الذي أخرجه البخاري: "الحرب خدعة"[4]. فإن قيل: كيف يوصف الله بالمكر مع

---

[1]– بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق محمد علي النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1992، ج4، ص 516.

[2]– الإيمان: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، ط5، 1996، ص 93.

[3]– الرسالة التدمرية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، ط2، 1977، ج2، ص 18.

[4]– متفق عليه، البخاري "3030"، مسلم "1740"

أن ظاهره أنه مذموم؟ وجوابه كما ذكرنا أنّ المكر في محله محمود يدل على قوة الماكر، وأنه غالب على خصمه، ولذلك لا يوصف الله به على الإطلاق، فلا يجوز أن تقول: "إن الله ماكر"، وإنما تذكر هذه الصفة في مقام يكون مدحاً، مثل قوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ الأنفال: ٣٠، وقوله: ﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۝٥٠﴾ النمل: ٥٠، ومثل قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ الأعراف: ٩٩، ولا تنفي عنه هذه الصفة على سبيل الإطلاق، بل إنها في المقام الذي تكون مدحاً يوصف بها، وفي المقام الذي لا تكون فيه مدحاً لا يوصف بها. وكذلك لا يسمى الله به فلا يقال: "إن من أسماء الله الماكر"، والمكر من الصفات الفعلية لأنها تتعلق بمشيئة الله سبحانه.[1]

كما أنّ قوله ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ۝٥٤﴾ آل عمران: ٥٤، يفهم منه أن هناك ماكر بخير، وماكر بشر، فمن مكر بخير لم يُذم، والله عز وجلّ كما قال: ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ۝٥٤﴾.[2]

والخلاصة أنّ كل ما خطر ببال العبد فالله بخلاف ذلك، فإذا توهم الإنسان أمراً لا يليق بالله، فليعلم رأساً أنه مخطئ، فهذه الآية هي مدح لله عز وجل، وليس فيها أي شيء لا يجوز نسبته لله.

الموضع الرابع: " قال الزمخشري (ت 538هـ) في كشافه القديم: الباء في نحو ما زيد بمنطلق هي عند البصريين لتأكيد النفي وقال الكوفيون: قولك: ما زيد بمنطلق جواب إن زيدا لمنطلق ما بإزاء إن والباء بإزاء اللام والمعنى

---

[1]- مجموع الفتاوى: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، جمع وترتيب فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن – دار الثريا، 1413، ج1، ص 170.

[2]- كيف يجب علينا أن نفسر القرآن الكريم: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، ط1، 1421، ص 20.

راجع إلى أنها للتأكيد لأن اللام لتأكيد الإيجاب فإذا كانت بإزائها كانت لتأكيد النفي."[1]

ذكر الزمخشري (ت 538هـــ) هذه المسألة النحوية أي زيادة حرف الجر للتأكيد في كشافه القديم ولم يتعرض لها في كشافه الجديد، وإنّما ذكرها في **المفصل** بقوله: "والباء مزيدة مثلها في قوله ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ البقرة: ١٩٥، **للتأكيد والاختصاص"**[2]، وذكرها أيضا في فصل **[دخول الباء علي خبر "ما"]**:" بقوله: "ودخول الباء في الخبر، نحو قولك: "ما زيد بمنطلق"، إنما يصح على لغة أهل الحجاز، لأنك لا تقول "زيد بمنطلق".[3]

ولقد شرح **ابن يعيش (ت 643هـــ)** قول **الزمخشري** (ت 538هـــ) وانتصر لقول البصريين، قائلا: "وحملت "ما" الحجازية على "ليس" إذ كان خبرها منصوبا كخبر "ليس"... وقوله: "لا يصح دخول الباء إلا على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول: "زيد بقائم""، يريد أن ما بعد "ما" التميمية مبتدأ وخبر، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ. وهذا فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين. وليس بسديد، وذلك لأن الباء إن كان أصل دخولها على "ليس"، و"ما" محمولة عليها لاشتراكهما في النفي، فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك. وإن كانت دخلت في خبر "ما" بإزاء اللام في خبر "إن"، فالتميمية والحجازية في ذلك سواء.

---

[1]- يُنظر: البرهان في علوم القرآن، مصدر سابق، ج2، ص 417.
الإتقان في علوم القرآن، مصدر سابق، ج 2، ص 176.

[2]- المفصل في النحو: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: تحقيق: ج.ب. بروش، جامعة تورنتو، ص 125.

[3]- شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، المعروف بابن يعيش، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج2، ص 118.

ويدل على ذلك مسألة الكتاب، وهي قولهم: "ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به" برفع "شيء" على البدل من موضع الباء لتعذر الخفض والنصب.[1]

فهذه مسألة نحوية صرفة أودعها الزمخشري (ت 538هـــ) تفسيره القديم المطول دون الجديد المختصر.

الموضع الخامس: "قال الزمخشري (ت 538هـــ) في كشافه القديم: وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ البقرة: ٤،

هذا أدل على كبرياء المُنزِل وجلالة شأنه من القراءة الشاذة [أَنْزَلَ] مبنيا للفاعل كما تقول الملك أَمَر بكذا ورَسَم بكذا وخاصة إذا كان الفعل فعلا لا يقدر عليه إلا الله كقوله ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ البقرة: ٢١٠، **قال: كأن طي ذكر الفاعل كالواجب لأمرين:**

أحدهما: أنه إن تعين الفاعل وعلم أن الفعل مما لا يتولاه إلا هو وحده كان ذكره فضلا ولغوا.

والثاني: الإيذان بأنه منه غير مشارك ولا مدافع عن الاستئثار به والتفرد بإيجاده وأيضا فما في ذلك من مصير أن اسمه جدير بأن يصان ويرتفع به عن الابتذال والامتهان وعن الحسن لولا أني مأذون لي في ذكر اسمه لربأت به عن مسلك الطعام والشراب."[2]

نقل الزركشي (ت 794هـــ) هذا القول عن الكشاف القديم للتدليل على الحذف بغرض التعظيم، وبالرجوع إلى الكشاف الجديد نجد الزمخشري (ت 538هـــ) قد صرّح باسم القارئ الذي نسب إليه القراءة الشاذّة "أنزل" مبنيا للفاعل، قائلا: "وقرأ **يزيد بن قطيب**[3] بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك على لفظ

---

[1]- شرح المفصل: المرجع نفسه، ج2، ص 121.

[2]- البرهان في علوم القرآن، مصدر سابق، ج3، ص 145.

[3]- يزيد بن قطيب السكوني الشامي، ثقة، له اختيار في القراءة ينسب إليه، روى القراءة عن

ما سمى فاعله." [1]

و لم يبين في هذا الموضع الغرض البلاغي لهذه القراءة كما فعل في الكشاف القديم، ولكنّه أشار إلى بلاغة الحذف في مواضع من كشافه الجديد، من ذلك تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفۡرُطَ عَلَيۡنَآ أَوۡ أَن يَطۡغَىٰ ٤٥﴾ طه: ٤٥، وقرئ: يفرط، من الإفراط في الأذية، أي: نخاف أن يحول بيننا وبين تبليغ الرسالة بالمعاجلة. أو يجاوز الحد في معاقبتنا إن لم يعاجل، بناء على ما عرفا وجربا من شرارته وعتوه أو أن يطغى بالتخطي إلى أن يقول فيك ما لا ينبغي، لجرأته عليك وقسوة قلبه. وفي المجيء به هكذا على الإطلاق وعلى سبيل الرمز: باب من حسن الأدب وتحاش عن التفوه بالعظيمة. [2]

كما أنّ الزمخشري (ت 538هـــ) في كشافه الجديد كثيرا ما يفاضل بين القراءات محتكما في ذلك لمعرفته اللغوية، لا فرق عنده في ذلك بين المتواترة أو الشاذة ، ومن ذلك تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوۡمِ لَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شِقَاقِيٓ﴾ هود: ٨٩، قال: " وقرأ **ابن كثير (ت 120هـــ)** بضم الياء، من أجرمته ذنبا، إذا جعلته جارما له، أي كاسبا، وهو منقول من جرم المتعدي إلى مفعول واحد، كما نقل: أكسبه المال، من كسب المال، وكما لا فرق بين كسبته مالا وأكسبته إياه، فكذلك لا فرق بين جرمته ذنبا وأجرمته إياه، **والقراءتان مستويتان في**

أبي بحرية عبد الله بن قيس صاحب معاذ بن جبل، روى القراءة عنه أبو البرهسم عمران بن عثمان الحمصي، وحدّث عنه صفوان بن عمرو ويحيى بن عبيد والوليد بن سفيان الكسائي.
يُنظر: غاية النهاية في طبقات القراء: أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف شمس الدين ابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، 1351ه، ج2، ص 382.

[1]- الكشاف: المصدر السابق، ج1، ص 42.

[2]- المصدر نفسه، ج3، ص 66.

المعنى لا تفاوت بينهما، إلا أنّ المشهورة أفصح لفظا، كما إن كسبته مالا أفصح من أكسبته." [1]

الموضع السادس: قال الزمخشري (ت 538هـــ) في الكشاف القديم: لا يستقيم تقدير حذف المضاف في كل موضع ولا يقدم عليه إلا بدليل واضح وفي غير ملبس كقوله: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ يوسف: ٨٢، **وضعّف بذلك قول من قدر في قوله:** ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ النساء: ١٤٢، **أنه على حذف مضاف.**

فإن قلت: كما لا يجوز مجيئه لا يجوز خداعه فحين جرك إلى تقدير المضاف امتناع مجيئه فهلا جرك إلى مثله امتناع خداعه !.

قلت: يجوز في اعتقاد المنافقين تصور خداعه فكان الموضع ملبسا فلا يقدر. انتهى." [2]

هذا في القديم، أمّا في كشافه الجديد فقد تطرق الزمخشري (ت 538هـــ) أيضا لتفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ النساء: ١٤٢، ولكنّه على طريقة المتكلمين قام بتأويلها قائلا: "وهو فاعل بهم ما يفعل الغالب في الخداع حيث تركهم معصومي الدماء والأموال في الدنيا وأعد لهم الدرك الأسفل من النار في الآخرة، و لم يخلهم في العاجل من فضيحة وإحلال بأس ونقمة ورعب دائم". [3]

وكذلك نلاحظ أنّه في كشافه القديم يؤكد على مسألة أخرى وهي أنّ الحذف خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا مع وجود القرينة الدالة عليه، فقرينة الحذف موجودة في قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ يوسف: ٨٢، ولكنّها غير موجودة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ النساء: ١٤٢، ولهذا فتقدير الحذف

---

[1] – المصدر نفسه، ج2، ص 421.

[2] – البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: مصدر سابق، ج3، ص 146.

[3] – الكشاف: المصدر السابق، ج1، ص 579.

فيها هو على خلاف الأصل، وقد سبق أن مذهب السلف إمرار الصفات كما جاءت من غير تأويل، ولا تعطيل، ولا تحريف، ولقد سبق أيضا أنّ جعل صفة المكر والخداع و-غيرها من الصفات التي يوهم ظاهرها بأنه مذموم- مجازا أو بتقدير محذوف باطل، بل نثبت لله ما أثبته لنفسه بلا كيف.

كما أنّ سؤاله المفترض "**فإن قلت: كما لا يجوز مجيئه..**" مبني على أصل فاسد، وهو نفي الصفات الفعلية لله عزّ وجل، فصفة الإتيان والــمجيء صفتان فعليتان خبريَّتان ثابتتان بالكتاب والسنة. والدليل من الكتاب: قولــه تــعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ البقرة: ٢١٠، وقولــه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ الأنعام: ١٥٨

وقولــه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ الفجر: ٢٢.

و الدليل من السنة: حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: "... وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً"[1]، وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في الرؤية: "... قال: فَيَأْتِيهِمْ الْجَبَّارُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ فَيَقُولُ أَنَا رَبُّكُمْ..." [2]

ولهذا نجد تفاسير السلف لهذه الآية تتجنب أي تأويل للصفات، قال **ابن جرير الطبري (ت 310هــ)** في تفسير آية ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾: "اختُلِف في صفة إتيان الرب تبارك وتعالى الذي ذكره في قولــه :هَل يَنظُرُونَ إِلا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فقال بعضهم:

---

[1]- متفق عليه من رواية أبي هريرة، يُنظر: صحيح البخاري (6970)، صحيح مسلم (2675).

[2]- صحيح من رواية أبي سعيد الخدري، يُنظر: صحيح البخاري: (7001)

لا صفة لذلك غير الذي وصَف به نفسه عزَّ وجلَّ من المجيء والإتيان والنُّزُول، وغير جائز تكلف القول في ذلك لأحدٍ إلا بخبرٍ من الله جل جلاله أو من رسولٍ مرسل، فأما القول في صفات الله وأسمائه؛ فغير جائز لأحد من جهة الاستخراج؛ إلا بما ذكرنا. وقال آخرون:...)[1] ثم رجَّح القول الأوَّل.

وقال **البغوي (ت 516هـــ)** في تفسير الآية نفسها: "والأولى في هذه الآية وما شاكلها أن يؤمن الإنسان بظاهرها ويكل علمها إلى الله تعالى، ويعتقد أن الله عز اسمه منزه عن سمات الحدث، على ذلك مضت أئمة السلف وعلماء السنة."[2]

وقال الشيخ **محمد خليل الهرَّاس** بعد أن ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية الآيات السابقة في العقيدة الواسطية: "في هذه الآيات إثبات صفتين من صفات الفعل، وهما صفتا الإتيان والمجيء، والذي عليه أهل السنة والجماعة الإيمان بذلك على حقيقته، والابتعاد عن التأويل الذي هو في الحقيقة إلحاد وتعطيل"[3]

كما أنّ هذا الموضع يشير إلى أنّ الكشاف القديم لم يكن في سورة البقرة فحسب بل تناول آيات من سور أخرى كما هو الحال في هذه الآية من سورة النساء.

الموضع السابع: أصل إذا الظرفية لما يستقبل من الزمان كما أن إذ لما مضى منه ثم يتوسع فيها فتستعمل في الفعل المستمر في الأحوال كلها الحاضرة والماضية والمستقبلة فهي في ذلك شقيقة الفعل المستقبل الذي هو يفعل حيث

---

[1]- جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير أبو جعفر الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، 2000، ج4، ص 265.

[2]- معالم التنزيل في تفسير القرآن: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4، 1997، ج1، ص 241.

[3]- شرح العقيدة الواسطية: محمد بن خليل حسن هرّاس، عناية علوي بن عبد القادر السقاف دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط3، 1415، ص 112.

يفعل به نحو ذلك قالوا إذا استعطي فلان أعطى وإذا استنصر نصر كما قالوا فلان يعطي الراغب وينصر المستغيث من غير قصد إلى تخصيص وقت دون وقت قال الزمخشري (ت 538هـــ) في كشافه القديم.[1]

ذكر الزمخشري (ت 538هـــ) هذه المسألة النحوية في كشافه القديم، ولا وجود لها في كشافه الجديد لما توخاه الزمخشري (ت 538هـــ) فيه من الاختصار ولتركيزه على تفسير القرآن واقتصاره على ما يخدم غرضه من تأليفه، ولكنّه قد ذكر شيئا من هذه المسألة في كتابه "**المفصّل في النحو**" مقارنا بين "إذا" و "إذ" قائلا: "**ومنها "إذ" لما مضى من الدهر، و"إذا" لما يستقبل منه**"[2]، وقد زاد ابن يعيش على ما ذكره الزمخشري (ت 538هـــ) في المفصل بأنّ "إذا" اسم من أسماء الزمان أيضا، ومعناها المستقبل، وهي مبنية لإبهامها في المستقبل.[3]

ونستنتج من هذا الموضع أنّ الزمخشري (ت 538هـــ) كان يطيل كثيرا في بسط المسائل في كشافه القديم، فيستطرد في المسائل النحوية وغيرها، ولهذا قال في مقدمة كشافه القديم متحدثا عن تأليفه السابق: "وكان كلاما مبسوطا كثير السؤال والجواب طويل الذيول والأذناب، وإنما حاولت به التنبيه على غزارة نكت هذا العلم"[4]، ولكنه عدل عن هذه الطريقة المستقصية إلى طريقة مختصرة في الكشاف الجديد، ولهذا جاء تفسيرا موجزا وفي وقت قياسي، وهذا لم ينقص من قيمته العلمية شيئا.

الموضع الثامن: تنبيه: يختلف المعنى بين تجردها[5] **من "أن" ودخولها عليه وذلك أن من شأنها أن تدل على أن الفعل الذي هو ناصبها قد تعلق بعقب**

---

[1]- البرهان في علوم القرآن: مصدر سابق، ج4، ص 197.

[2]- شرح المفصل للزمخشري: مرجع سابق، ج3، ص 120.

[3]- المرجع نفسه، ج3، ص 121.

[4]- الكشاف: المصدر السابق، المقدمة، ص 3.

[5]- مرجع هاء الضمير في قوله: تجردها هي: "لّما"، فهذا الفصل معقود لها.

الفعل الذي هو خافضته من غير مهلة وإذا انفتحت أن بعدها أكدت هذا المعنى وشددته وذكره الزمخشري (ت 538هـــ) في كشافه القديم قال ونراه مبنيا [1] في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ الآية كأنه قال لما أبصرهم لحقته المساءة وضيق الذرع في بديهة الأمر وغرته.[2]

هذه مسألة نحوية أخرى يذكرها الزمخشري (ت 538هـــ) في كشافه القديم، ومفادها أنّ دخول "لّما" على "أن" يفيد وقوع الجواب من غير مهلة، وقد أشار الزمخشري (ت 538هـــ) إليها أيضا في تفسيره الجديد عند كلامه عن تفسير آية ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ العنكبوت: ٣٣، فقال: "**أن** صلة أكدت وجود الفعلين مترتبا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: كما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث، خيفة عليهم من قومه"[3]

وهذه النكتة التي ذكرها الزمخشري (ت 538هـــ) بين ذكر "أن" بعد لّما وحذفها، قد فصّلها الرازي بقوله: "إنه تعالى قال من قبل: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ﴾ العنكبوت: ٣١، وقال ههنا ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ العنكبوت: ٣٣ فما الحكمة فيه؟ فنقول: حكمة بالغة وهي أن الواقع في وقت المجيء هناك قول الملائكة"﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ﴾، وهو لم يكن متصلا بمجيئهم لأنهم بشروا أولا ولبثوا، ثم قالوا: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ﴾ وأيضا فالتأني واللبث بعد المجيء، ثم الإخبار بالإهلاك حسن فإن من جاء ومعه

---

[1]- لعله" ونراه مبينا" من البيان، ولا وجه للبناء في سياق الكلام، والله أعلم.

[2]- المرجع نفسه، ج4، ص 385.

[3]- الكشاف: مصدر سابق، ج3، ص 453.

خبر هائل يحسن منه أن لا يفاجيء به. والواقع ههنا هو خوف لوط عليهم، والمؤمن حين ما يشعر بمضرة تصل بريئا من الجناية ينبغي أن يحزن ويخاف عليه من غير تأخير، إذا علم هذا فقوله ههنا: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا﴾ **يفيد الاتصال يعني خاف حين المجيء.**[1]

وكذلك أشار محمد الطاهر بن عاشور إلى هذه المعنى بقوله: "و "أن" حرف مزيد للتوكيد، وأكثر ما يزاد بعد "لما"، وهو يفيد تحقيق الربط بين مضمون الجملتين اللتين بعد "لما"، فهي لتحقيق الربط بين مجيء الرسل ومساءة لوط بهم، ومعنى تحقيقه هنا سرعة الاقتران والتوقيت بين الشرط والجزاء تنبيها على أن الإساءة عقبت مجيئهم وفاجأته من غير ريث، .. ولم تقع "أن" المؤكدة في آية سورة هود؛ لأن في تلك السورة تفصيلا لسبب إساءته وضيق ذرعه، فكان ذلك مغنيا عن التنبيه عليه في هذه الآية، فكان التأكيد هنا ضربا من الإطناب."[2]

وفي هذا الموضع أيضا دليل على أن الكشاف القديم لم يكن معنيا فقط بسوريتي الفاتحة والبقرة.

الموضع التاسع: وقوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡ﴾ **البقرة: ٧، وقوله:** ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ﴾ **الجاثية: ٢٣، قال الزمخشري (ت 538هـ) في كشافه القديم علم بذلك أن كلا الطريقين داخل تحت الحسن وذلك لأن العطف في المختلفين كالتثنية في المتفقين فلا عليك أن تقدم أيهما شئت فإنه حسن مؤد إلى الغرض. وقد قال سيبويه: ولم يجعل للرجل مترلة بتقديمك إياه بكونه أولى بها من الجائي كأنك قلت: مررت بهما يعني في قولك**

---

[1]- مفاتيح الغيب "التفسير الكبير": أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420، ج 25 ، ص 52.

[2]- التحرير والتنوير: المرجع السابق، ج20، ص 244.

مررت برجل وجاءني إلا أن الأحسن تقديم الأفضل فالقلب رئيس الأعضاء والمضغة لها الشأن ثم السمع طريق إدراك وحي الله وكلامه الذي قامت به السماوات والأرض وسائر العلوم التي هي الحياة كلها.[1]

ذكر الزمخشري (ت 538هـــ) مسألة التقديم والتأخير في كشافه القديم، كما ذكرها وفصّل فيها كثيرا في كشّافه الجديد، وفي هذا الموضع من الكشاف القديم لا يرى الزمخشري (ت 538هـــ) مزية لتقديم القلب على السمع أو العكس في الختم، فقد يقع التقديم في موضع والتأخير في آخر، واللفظ واحد، والقصة واحدة، للتفنن في الفصاحة وإخراج الكلام على عدة أساليب، ونظير هذا الموضع تماما في الكشاف الجديد، مقارنة الزمخشري (ت 538هـــ) لتقديم الأرض على السماء في موضع يونس: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ يونس: ٦١، وتقديم السماوات على الأرض في موضع سبأ: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ سبأ: ٣، فافترض السؤال الآتي: **فإن قلت**: لم قدمت الأرض على السماء، بخلاف قوله في سورة سبأ عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض؟ وأجاب بقوله: "**قلت**: حق السماء أن تقدم على الأرض، ولكنه لما ذكر شهادته على شئون أهل الأرض وأحوالهم وأعمالهم، ووصل بذلك قوله لا يعزب عنه لاءم ذلك أن قدم الأرض على السماء، على أن العطف بالواو حكمه حكم التثنية.[2]

ولقد حيرتني كثيرا هذه العبارة الأخيرة من الزمخشري (ت 538هـــ) في الجديد، خاصة وأنه قالها أيضا في القديم كما سبق، فبحثت عن تفسيرها، ولم أجد من نبّه عليها سوى **الطيبي** في حاشيته النفيسة على الكشاف، حيث شرحها

---

[1]- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: مصدر سابق، ج3، ص 287.

[2]- الكشاف: المصدر السابق، ج2، ص 355.

قائلا: "قوله: (حُكمه حكم التثنية): وذلك أن قولك: جاءني زيدٌ وزيد، وقولك: جاءني الزيدان، سواء، كما أن التثنية تُفيد الجمعية، فكذلك العطف."[1]، فلا يختلف التقديم والتأخير بين زيد الأول وزيد الثاني، ولهذا قال الزمخشري (ت 538هـــ) في القديم أن تقديم السمع على القلب أو العكس حكمه حكم التثنية فيجوز تقديمه وتأخيره، وكذلك قال في الجديد أن تقديم الأرض على السماء أو العكس حكمه أيضا حكم التثنية فيجوز فيه التقديم والتأخير، ولكن الزمخشري (ت 538هـــ) بلطف فطنته وجودة قريحته التمس نكتة بلاغية للتقديم والتأخير في الموضعين لأنّنا نجزم أنّ للنظم القرآني أسرارا في اختيار التقديم في موضع، والتأخير في موضع آخر، ولقد فتح الله على الزمخشري (ت 538هـــ) في كشف الغطاء عن خبايا نظم القرآن ما لم يفتح لغيره، والله أعلم بتفسير كلامه.

الخاتمـــة:

بعد هذه الجولة الماتعة بين كشافَي الزمخشري (ت 538هـــ)، نتوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

– يُرجح أن الكشاف القديم هو ذلك الجزء الذي ألّفه الزمخشري (ت 538هـــ) قبل سنة 528 هـــ في تفسير سورتي الفاتحة والبقرة، وأنّ كلامه عن آيات خارج هاتين السورتين ما هو إلا لمناسبة اقتضاها التفسير.

– حفظ لنا الزركشي (ت 794هـــ) تسعة مواضع من الكشاف القديم لم يذكرها غيره، فصار البرهان المصدر الوحيد لها.

– يظهر الفرق جليّا بين الكشاف القديم والجديد في منهجية التفسير، فالزمخشري (ت 538هـــ) يتوسع في الكشاف القديم بذكر مسائل عقدية ولغوية لا علاقة لها بالتفسير، بينما التزم الاختصار في الكشاف الجديد.

---

[1]– فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف): شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق جميل بني عطا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1، 2013، ج7، ص 520.

– التطابق الكبير بين الأقوال في الكشافين يدل على صحّة نسبة المواضع التسع للزمخشري.

– يمكننا القول أن الزمخشري (ت 538هـــ) لو اتبع في كشافه الجديد منهج الكشاف القديم لكان حجمه أضعاف ما بين أيدينا الآن، ولكنّه آثر فيه الاختصار.

– مع كثرة الآخذين عن الزمخشري (ت 538هـــ)، تبقى مسألة استفراد الزركشي (ت 794هـــ) بحيازة الكشاف القديم دون غيره لغزا يفتح آفاق بحث جديدة، والله أعلى وأعلم.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

1) الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.

2) الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن عمر القزويني، دار إحياء العلوم – بيروت، ط4، 1998.

3) الإيمان: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، ط5، 1996.

4) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق محمد علي النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1992.

5) تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد: محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

6) التفسير البياني للقرآن الكريم: عائشة محمد علي عبد الرحمن المعروفة ببنت الشاطئ، دار المعارف – القاهرة، ط7.

7) جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير أبو جعفر الطبري، تحقيق

أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، 2000.

8) الجامع الصحيح المختصر: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ، اليمامة، بيروت، ط3،1987.

9) حاشية ابن المنير على الكشاف" مطبوعة بهامش الكشاف": دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407.

10) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية: عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، مكتبة وهبة، 1992.

11) ديوان جار الله الزمخشري: شرح فاطمة يوسف الخيمي، دار صادر، بيروت، ط1، 2008.

12) الرسالة التدمرية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، ط2، 1977.

13) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود ابن عبد الله الحسيني الآلوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415.

14) شرح العقيدة الواسطية: محمد بن خليل حسن هرّاس، عناية علوي بن عبد القادر السقاف دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط3، 1415.

15) شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، المعروف بابن يعيش، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

16) صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

17) علوم القرآن بين البرهان والإتقان "دراسة موازنة": حازم سعيد حيدر، دار الزمان، السعودية، ط2، 2006.

18) عنوان الأريب عما نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب: تأليف:

الشيخ محمد النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996م.

19) غاية النهاية في طبقات القراء: أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف شمس الدين ابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، 1351ه.

20) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف): شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق جميل بني عطا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1، 2013.

21) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407.

22) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني "حاجي خليفة"، مكتبة المثنى – بغداد، 1041.

23) كيف يجب علينا أن نفسر القرآن الكريم: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، ط1، 1421.

24) لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط1.

25) مجموع الفتاوى: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، جمع وترتيب فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن – دار الثريا، 1413.

26) معالم التنزيل في تفسير القرآن: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4، 1997.

27) معترك الأقران في إعجاز القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988.

28) مفاتيح الغيب " التفسير الكبير": أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420.

29) المفصل في النحو: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: تحقيق: ج.ب. بروش، جامعة تورنتو.

30) مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 1، 2000.

31) النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف شمس الدين ابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

32) الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـــ)، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، 1420هـــ- 2000م.